

النظريات الاقتصادية للمنشأة

The Economic Theories of the Firm

د . محمد عبده محمد مصطفى

إستاذ الإستثمار و التمويل

كلية التجارة - جامعة عين شمس

mohamedmoustafa7@hotmail.com

مقدمة

تحتل نظرية المنشأة The Theory of the Firm بإهتمام كبير من قبل الإقتصاديين باعتبار أن المنشأة تمثل جانب العرض Supply في العملية الإقتصادية ولذا فإن نظرية المنشأة تعتبر جزء أساسى من نظرية الإقتصاد الجزئى Microeconomics، ولقد ظهرت عدة نظريات تفسر سبب وجود المنشأة وطبيعتها وعلاقة الأطراف المختلفة داخل المنشأة وعلاقة المنشأة بغيرها من المنشآت والسوق، وحدود المنشأة من حيث توسعها أو إنكماشها، وسبب تطور وإستمرار بعض المنشآت دون غيرها.

وترجع الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع فى وقتنا الحاضر أن له تطبيقات مباشرة فى مجالات الإقتصاد التنظيمى والتنظيم الصناعى و فى مجال إستراتيجيات الشركات، كما أن له تطبيقات فى مجال العقود بين الشركات وكذا حوكمة الشركات، بالإضافة الى أن هناك تطبيقات غير مباشرة فى مجالات: الإستثمار والتمويل، والتاريخ الإقتصادى وإقتصاديات التنمية، والتجارة الدولية وإقتصاديات العمل، والإقتصاد السياسى¹ (Gibbon 2005, P.201)

¹ مما يدل على أهمية موضوع نظرية المنشأة على المستويين النظرى و التطبيقى حصول إثنين من روادها على جائزة نوبل فى الإقتصاد و هما 1991 Coase و 2009 Williamson

ولعل بداية الإهتمام العلمى بنظريات المنشأة ترجع الى 1937 من خلال التساؤل الذى طرحه رونالد كوز عن سبب وجود المنشأة من خلال عمله الرائد عن طبيعة المنشأة (Coase (1937، ولقد جذب هذا التساؤل إهتمام الإقتصاديين فظهرت عدة تساؤلات مكملة ومن ثم ظهرت عدة نظريات تحاول الإجابة عليها، فقبل الثلاثينات من القرن الماضى كانت تسود النظرية النيوكلاسيكية-Neo classical Theory ثم جاءت نظرية تكاليف المعاملات Transaction Costs التى إنتقدت النظرية النيوكلاسيكية بأنها لا تأخذ فى الإعتبار تكاليف المعاملات بجانب تكاليف الإنتاج.

ثم تطورت التساؤلات لتركز على ما إذا كان هناك تعارض بين مصالح الأطراف المختلفة داخل المنشأة خاصة بين الملاك و المديرين الذين لهم أهداف أخرى بخلاف تعظيم ربح الملاك فظهرت النظرية الإدارية للمنشأة Managerial Theory، ثم ظهرت نظرية الوكالة Agency Theory التى وسعت تعارض المصالح ليشمل أى طرفين أحدهما أصيل و الآخر وكيل، وبعدها ظهرت نظرية حقوق الممتلكات Property Rights theory التى تعزو وجود المنشأة الى وجود حقوق لملاك الأصول المادية و أن تلك الحقوق هى التى تفسر حدود المنشأة، و بعدها ظهرت نظرية تطور المنشأة Evolutionary Theory of the Firm التى تحاول تفسير تغير المنشأة و ديناميكياتها.

وسوف نستعرض بإختصار الفكرة الأساسية وراء كل نظرية من النظريات السابق ذكرها دون التعرض لأى من النماذج الرياضية ونتائج الدراسات التطبيقية الخاصة بكل منها، مع التأكيد على أن أدب نظريات المنشأة غير منفق عليه بين علماء الإقتصاد وهناك إختلاف فى مسميات النظريات وإفتراضاتها وفروضها، كما أن لها علاقة بنظريات الإدارة والتنظيم والقانون ومجالات أخرى، ويتضح كل ذلك من المراجعات التالية (Foss et (1989), Hart (1989), Milgrom and Roberts (1988), Gibbon (2005), al (2000).

وقد يكون من المفيد توضيح دوافع هذا البحث فى مجال الإقتصاد رغم أن تخصص الباحث هو الإستثمار والتمويل، فالباحث عندما بدأ القراءة فى هذا الموضوع كان دافعه معرفة جذور نظرية الوكالة ولكنه بدأ يتنبه لأهمية هذا الموضوع والذى

يعتقد أنه يساعد على الفهم الأعمق لموضوعات كثيرة في مجال الإستثمار والتمويل مثل نظرية الوكالة وحوكمة الشركات وقرارات الإستثمار الخاصة بالإندماج والإستحواذ والتنوع وغيره، بالإضافة الى ذلك فإن الباحث يرى أن فهم نظريات المنشأة والذي يتطلب بالضرورة فهم الأسواق التي تعمل من خلالها المنشآت يساعدنا على فهم أعمق و فرص حل أفضل لمشاكل الإقتصاد المصرى من حيث أسواقه - سوق الإنتاج و السوق المالى و سوق العمل بشقيه الإدارى و التنفيذى - و منشآته سواء التي تنتمى للقطاع الخاص أو تلك التي تنتمى للقطاع العام والحكومة.

النظرية النيوكلاسيكية

Neoclassical Theory of the Firm

هذه النظرية تمثل النظرية التقليدية للمنشأة Traditional Theory of The Firm فى الإقتصاد والتي سادت لفترة طويلة وهي تنظر للمنشأة على أنها دالة الإنتاج Production Function التي تمثل جانب العرض حيث قامت تلك النظرية على ان هناك منتج أو منظم² Entrepreneur لديه القدرة على جمع عوامل الإنتاج واستخدامها لتحقيق هدف تعظيم الربح للملاك³ كما جاء فى كتابات مارشال فى 1897 Marshall. ثم تم الإستقرار على إستخدام التحليل الحدى Marginal Analysis بواسطة كورنوت فى 1838 Cournot فأصبح الربح يقاس بإستخدام الإيرادات الحدية والتكاليف الحدية فى ظل سوق منافسة كاملة⁴.

¹ جدير بالذكر أن هناك نظرية حديثة من نظريات المنشأة يطلق عليها Entrepreneurship theory تتركز حول ما يملكه المنظم من معلومات و قدرات إبداعية يمكن من خلالها تفسير وجود المنشأة، لمزيد فى هذا الإطار يمكن الرجوع الى: (Casson (2005) and Spulber (2008).

² الهدف كان يسمى ثروة الملاك Owners' Welfare و بدأ قياسه بتعظيم الربح Profit Maximization ثم تم قياسه بواسطة صافى القيمة الحالية Net Present Value التي تمثل الربح الإقتصادى لأى مشروع، و مع ظهور نظريات أخرى للمنشأة تحول الهدف الى ثروة الملاك Shareholders' Wealth فى الشركات المساهمة مقاسة بسعر السهم العادى فى السوق، بجانب أهداف أخرى للمديرين و للمجتمع من خلال المسؤولية الإجتماعية للشركات المساهمة Corporate Social Responsibility.

³ هذا لا يمنع من أن بعض علماء هذه النظرية مثل روبنسون فى 1933 Robinson وشامبرلين فى 1933 Chamberlain تناولوا التغير فى إختيارات الإنتاج و الربح فى حالة وجود محتكر Monopolistic أو قلة محتكر Oligopolistic، حتى أن هارت فى مراجعته لنظريات المنشأة إعتبر ذلك من مزايا النظرية النيوكلاسيكية (Hart (1989, P.1758).

تتفرد بها المنشأة و هي السبب في تطورها (نظرية تطور المنشأة Evolutionary Theories).

نظرية تكاليف المعاملات

The Theory of Transaction Costs

تساءل كوز في عمله الرائد عن طبيعة المنشأة (Coase (1937: إذا كانت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تقول أن إنسياب السلع و الخدمات بين العرض و الطلب يتم من خلال آلية سعر السوق Market Price Mechanism فلماذا ظهرت المنشأة؟ و هل هي مهمة؟ و في إجابته لهذا التساؤل إنطلق من أنه في ظل عدم تمام المعلومات Imperfect Information وعدم التأكد Uncertainty فإن التعامل المباشر بين الأفراد في غياب المنشآت يكون مكلف و صعب ، و توصل إلى أن سبب وجود المنشأة هو وجود تكاليف معاملات Transactional Costs و التي لا يأخذها سعر السوق في الاعتبار، و لذا فقد إنتقد النظرية النيوكلاسيكية على تركيزها فقط على تكاليف الإنتاج (تكاليف المواد الخام و إستهلاك الآلات و اجور العمالة وغيرها).

و تكاليف المعاملات هي تكاليف تعاقدية Contractual Costs لا يمكن تجنبها في العملية الاقتصادية ولذا يُطلق عليها Friction Losses بمعنى التكاليف التي لا بد أن يتحملها جانب العرض وصولاً للربح وأن يتحملها جانب الطلب وصولاً للسلعة، وبالنسبة لجانب العرض تشمل تكاليف المعاملات تكاليف تنظيم الأعمال و تكاليف التخطيط للمستقبل بما يشتمل عليه ذلك من تكاليف الحصول على المعلومات و توزيع المخاطر.

و جوهر نظرية تكاليف المعاملات كما طرحها كوز هو قدرة المنشأة على تخفيض تكاليف المعاملات مع العلم بأنه فرق بين تكاليف المعاملات داخل المنشأة الواحدة (Within the Firms) يُطلق عليها تكاليف المعاملات الداخلية) و تكاليف المعاملات بين المنشآت (Between the Firms) يُطلق عليها تكاليف المعاملات الخارجية)، و توقع أن تكون الداخلية أقل من تلك الخارجية بسبب قدرة المنشأة على تخفيض بعض تكاليف المعاملات المتعلقة بالحصول على المعلومات والتفاوض

وكتابة العقود، وجدير بالذكر أن هذا الطرح يعتبره البعض بمثابة أول نظرية نيوكلاسيكية تربط بين المنشأة وبين السوق.

ثم جاء وليمسون (1979) Williamson و طور هذه النظرية تحت مسمى "اقتصاديات تكاليف المعاملات" Transaction-costs Economics حيث وسع مفهوم تكاليف المعاملات بحيث لا تقتصر على مبادلة السلع بل تشمل أيضاً تبادل هدايا بصورة غير رسمية^٥، وقسم التكاليف المعاملات أيضاً الى تكاليف لاحقة للتفاوض ex post لتحديد حق كل طرف من فائض المعاملة خاصة في ظل عدم تماثل المعلومات، وتكاليف الأختيار الخاطئ قبل التفاوض ex anti .

وأضاف و ليمسون أن هناك خمسة عوامل ستحدد أهمية و حجم تكاليف المعاملات وهذه العوامل هي: مدى تكرار المعاملة Frequency، مدى خصوصية أصول المنشأة وإمكانية إستخدامها في أغراض اخرى دون أن تقل قيمتها Specificity، مدى عدم التأكد Uncertainty ووجود المخاطرة، مدى القصور في الرشدا الإقتصادي^٦ لدى أطراف التعامل عند أتخاذ القرارات Limited Rationality والسلوك الإنتهازي Opportunistic Behavior في المعاملات بمعنى أن كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية على حساب مصالح الآخرين^٧.

وجدير بالذكر أن وليمسون في أعمال أحدث (2000) Williamson قال أن عمل توليفات من تلك العوامل السابقة المحددة لتكاليف المعاملات سوف يعطى لنا نماذج تعاقدية Contractual Models و هياكل حوكمة Governance Structures مختلفة لكل منها تكاليف معاملات مختلفة، وتساؤل عن المقصود بالمنشأة: هل هي مجرد دالة الإنتاج أم أنها مؤسسة؟ وبذلك شارك وليمسون مع

^٥ ربما يدخل هنا ما يتم دفعه من إكراميات و رشاوى مع تأكيد الباحث على أن ذلك نوع من الفساد.

^٦ قصور الرشدا الإقتصادي الذي طرحه وليمسون يشبه مصطلح الرشدا المقيد Bounded Rationality الذي طرحه هيربرت سيمون Simon بمعنى أن الأفراد مديرين و ملاك و غيرهم عند إتخاذهم قرارات يكون رشدهم غير كامل و مقيد بكل من: المعلومات و الوقت و القدرات العقلية Cognitive limitations of their mind المتاحة لهم ، و كما قال سايمون إن هذا الرشدا الإقتصادي المقيد يدفع الأفراد عند إتخاذهم القرارات أن يحاولوا الوصول الى حلول مرضية Satisfactory Solutions .

^٧ سنرى بعد قليل أن هذا السلوك الإنتهازي في المعاملات له علاقة بكل من النظرية الإدارية و نظرية التواعة.

علماء آخرين فى وضع أساس مجال جديد يُطلق علم الاقتصاد المؤسسى
New Institutional Economics الجديد

النظرية الإدارية للمنشأة

Managerial Theory of the Firm

على أثر الإنتقادات التى وجهت للنظرية النيوكلاسيكية بإعتبار انها تنطبق فقط على الشركات صغيرة الحجم التى تدار بواسطة مالكيها، و انها تنظر الى المنشأة على أنها كيان واحد دون تمييز بين الملاك والمديرين و دون الأخذ فى الإعتبار تضارب المصالح بينهما ظهرت النظرية الإدارية للمنشأة Managerial Theory of the Firm والتي ترى ان الشركات كبيرة الحجم تتفصل فيها الملكية عن الإدارة ومن ثم فانها تكون تحت سيطرة ادارة محترفة تتعارض مصالحها مع مصالح الملاك ولذا تتوقع انحراف الإدارة عن تحقيق هدف تعظيم الربح للملاك.

ولقد اعتمدت النظرية الإدارية للمنشأة على فكر و نتائج الدراسة الرائدة التى قام بها بيريل ومينز (1932) Berle and Means والتي انتهت الى ان التطور الطبيعى للشركات هو ان يكون هناك ملكية للثروة بدون سيطرة، وسيطرة على الثروة بدون ملكية ، وان الاقتصاد (الأمريكى) يدخل مرحلة جديدة تتميز بانفصال الملكية عن السيطرة Separation between Ownership and Control.

ومن اهم علماء النظرية الإدارية للمنشأة بامول (1959) Baumol الذى توقع ان المقابل الذى يحصل عليه المديرون سواء كان ماديا مثل الأجور و الحوافز (Pecuniary) أو غير ماديا مثل البرستييج (Non-Pecuniary) سوف يرتبط بحجم المنشأة مقاسة بالمبيعات وبالتالى فإن مديري الشركات سوف يسعون لتعظيم المبيعات وليس تعظيم الربح، ولكنه لم يحدد الأفق الزمنى لتعظيم المبيعات حيث أن تعظيم المبيعات يمكن أن تزيد الحصة السوقية للمنشأة وربحها فى الأجل الطويل.

ثم جاء وليامسون (1964) Williamson الذى أدخل على نموذج تعظيم الربح الخاص بالنظرية النيوكلاسيكية متغيرين جديدين يمثلان نوعين من المصاريف الأول هو المصاريف التى تمثل أجور ورواتب المديرين Staff Expenditures

وسطى - دنيا) وان تحقيق المصالح الذاتية هي التي تحكم تصرفات وسلوك وقرارات كل طرف^{١١}.

نظرية الوكالة

Agency Theory Of the Firm

نظرية الوكالة التي وضعها Ross (1973), Jensen and Meckling (1976), Fama (1980), Fama and Jensen (1983 a & b) ضمن آخرين تتفق مع النظرية الإدارية للمنشأة فيما يتعلق بوجود تعارض بين مصالح الأطراف داخل المنشأة، ولكن نظرية الوكالة لم تقصر هذه الأطراف على الملاك والمديرين، حيث أنها عرفت المنشأة بأنها مجموعة من العقود المترابطة^{١١} Nexus of Contracts كل عقد منها عبارة عن علاقة وكالة Agency Relationship بين طرفين أحدهما الأصل Principal الذي يملك الأصول الإنتاجية والآخر هو الوكيل Agent الذي يدير ممتلكات الأصل بشروط العقد بينهما، ولذا تسمى أيضا بنظرية الأصل-الوكيل^{١٢} Principal-Agent theory، وتطبيق تلك النظرية على العلاقة بين أطراف عديدة مثل: الملاك (أصيل) والمديرين (وكيل)، المديرين (أصيل) و العاملين (وكيل)، الدائنين (أصيل) والملاك (وكيل) و غيرهم^{١٣}.

^{١١} في رأى الباحث أن وجهة نظر مومسن وداون المشار إليها تقترب من النظرية السلوكية Behavioral Theory في التنظيم و الإدارة التي تمت تسميتها من خلال عدة علماء أبرزهم هيربرت سيمون في الخمسينيات 1957 Simon و سيرت و مارش في 1963 Cyert and March والتي تقول أن أية منظمة تتكون من عدد كبير من المديرين لهم أهداف مختلفة وهناك تفاعلات وصراعات بينهم خاصة في ظل عدم التأكد وأن المنظمة يجب أن تعمل على حل تلك الصراعات عن طريق السلوك والتعلم التنظيمي وتحقيق أرباح مرضية للملاك بجانب الأهداف الأخرى للمديرين و العاملين بالمنظمة.

^{١١} من هذا المنطلق تعتبر نظرية الوكالة جزء من نظرية العقود Contract Theory التي يعتبرها البعض إحدى نظريات المنشأة وموادها أن المنشأة وجدت لتوقيع عقود تسهل التبادل بين العرض و الطلب وأنه ليس هناك عقود كاملة في الواقع العملي بسبب عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات والتصرفات غير المنظورة Hidden Actions و لذا فهي تهتم بالحوافز (Kallay 2012).

^{١٢} أدب نظرية الوكالة يميز بين منهجين الأول المنهج الإيجابي للوكالة Positive Agency Approach والآخر منهج الأصل/الوكيل Principal-Agent Approach، المزيد من التفاصيل عن الفرق و العلاقة بينهما باللغة العربية يمكن الرجوع الى: مصطفى (2006a, P.329)

^{١٣} هناك نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory التي تعتبر صيغة عامة لنظرية الوكالة حيث تتحدث عن تعارض المصالح بين جميع الأطراف التي لها مصلحة في المنشأة و تشمل بجانب الملاك و المديرين و الدائنين و العاملين كل من المورد و المنافسين و الأجهزة الرقابية، و لمعرفة المزيد عن الفرق و العلاقة بين النظريتين يمكن الرجوع الى مصطفى (2006b, P.331-332)

ولقد توقعت نظرية الوكالة أن يؤدي انفصال الملكية عن الإدارة في ظل تعارض المصالح وعدم التأكد وعدم تماثل المعلومات و السلوك الإنتهازي - وغيرها من الإفتراضات التي لا مجال لذكرها بالتفصيل هنا - الى وجود مشكلة وكالة Agency Problem التي تأخذ صورتين الأولى الإختيار العكسي Adverse Selection كأن يختار الملاك وكيل غير مناسب والأخرى المخاطرة الإخلاقية Moral Hazard وذلك عندما يحاول المديرين تعظيم مصالحهم على حساب مصالح الملاك عندما لا يقوم المديرين ببذل أفضل جهد متعارف عليه Shirking أو عندما يقوم المديرين بالإففاق البذخي على أنفسهم أثناء الوظيفة On-the-job Perquisites و زيادة حجم الشركة لزيادة الحوافز أو البرستيج المرتبط بكون الشركة محل الإدارة Managerialism

ونظرية الوكالة تقترح حلين للمشكلة، الأول مراقبة الملاك للمديرين وعقابهم Monitoring and Punching والآخر هو تحفيز المديرين Motivating لتقريب مصالح الطرفين، وكلا الحلين غير كامل لأنه لا يخلصنا من المشكلة تماماً وإنما يقلل منها فقط و أيضاً لأن كل منهما ينطوى على تكلفة وكالة Agency Cost مثل المصاريف التي يحصل عليها المراجع الخارجي والمحللين الماليين كمثال للحل الأول الخاص بالرقابة، والأرباح أو الأسهم المجانية التي يتم إعطائها للمديرين كمثال للحل الآخر الخاص بالتحفيز.

وجدير بالذكر أن هارت في مراجعته لنظريات المنشأة (Hart, 1989, P.1759) إنتقد نظرية الأصيل/ الوكيل قائلاً بأنها قامت بإثراء النظرية النيوكلاسيكية و لكنها لم تجب عن السؤال التالي: ما هي حدود المنشأة Boundaries of the firm؟ أو بألفاظ أخرى النظرية تخبرنا عن خطط تحفيز المديرين و لكنها لا تخبرنا عن الشكل التنظيمي و بالتالي فإنها مثل النظرية النيوكلاسيكية ليس لها توقعات عن طبيعة ومدى المنشأة The nature and the extent of the firm .

نظرية حقوق الممتلكات

Property Rights Theory

نظرية حقوق الممتلكات هي استمرار لنظرية العقود فى القانون و الإقتصاد و التى تقول أن السنظم و العقود القانونية يجب أن تحدد و تحمى حقوق الممتلكات¹⁴، و تؤكد على أن ملاك الأصول الإنتاجية فى أى منشأة لديهم ميزة باعتبارهم وكيل قانونى للتفاوض مع الأطراف الأخرى مثل المديرين و العاملين و الموردين و غيرهم ممن لهم مصالح مع المنشأة.

وجوهر هذه النظرية هو أن وجود المنشأة Existence و حدودها Boundaries ونطاقها Scope تتبع من الحقوق Rights التى تترتب على ملكية Ownership الأصول غير البشرية سواء الملموسة أو غير الملموسة فى ظل عدم كمال العقود Incomplete Contracts و وجود تكاليف المعاملات، وتشمل تلك الحقوق: استخدام الأصول فى إستثمارات معينة، و تحويل إستخدامها إلى إستثمارات أخرى، و تحويل ملكيتها إلى أطراف أخرى، وأهم تلك الحقوق هو الحصول على الدخل المتبقى Residual Income بعد دفع الإلتزامات و الحقوق لكل الأطراف الأخرى. وهذه النظرية تشبه نظرية تكاليف المعاملات التى وضعها Coase وطورها Williamson الذين ركزا على الأصول البشرية Human Assets أما نظرية حقوق الممتلكات فتركز على الأصول المادية غير البشرية Nonhuman Physical or Assets سواء كانت ملموسة Tangible مثل الآلات و المعدات و المخزون و المبانى و النقدية أو كانت غير ملموسة Intangible مثل براءات الإختراع و حقوق الملكية الفكرية لأن كل تلك الأصول يمكن أن تباع و تشتري، بعكس الأصول البشرية التى تتمثل فى المديرين و العاملين هم الذين يملكون رأسمالهم البشرى Human Capital و بالتالى هى أصول لا تباع و لا تشتري Hart (1989).

¹⁴ فى البداية كان التركيز على الحقوق التى كانت موجودة فى قانون الممتلكات Law of Property و من هنا جاءت تسمية هذه النظرية بحقوق الممتلكات Property Rights

و مع النظرية التي تقول أن المنشأة عبارة عن سلسلة من العقود¹⁰ في أن المنشأة عبارة عن عقد ذو شكل معياري Standard Form Contract.

ولكن من ناحية أخرى فإن هارت في مراجعته أقر بأن هناك نقطتي ضعف لهذه النظرية، الأولى تتمثل في أن هناك من يتشكك في إمكانية وصف المنشأة بالكامل من خلال الأصول غير البشرية و ضرب مثل ب Klein 1988 الذي قال أن السيطرة على الأصول التنظيمية أو البشرية أهم من ملكية الأصول المادية، ونقطة الضعف الأخرى هي أنها تصلح فقط للشركات الصغيرة مثل شركات التضامن و الشركات المغلقة حيث لا تنفصل الملكية عن الإدارة و السيطرة إلا بدرجة بسيطة جداً بعكس الحال في الشركات المساهمة العامة (Hart 1989, P.1772).

وجدير بالذكر أن هذه النظرية إتمدت على آراء ديمترز Demestez (1967) الذي قال أن حقوق الممتلكات لها ثلاثة خصائص كالتالي: كل الموارد الاقتصادية مملوكة بواسطة شخص ما أو أشخاص معينين، هي حقوق حصرية أي تقتصر على مالكيها، ويمكن لمالكها تحويل إستخدامها من إستثمار ذو عائد منخفض إلى آخر ذو عائد أعلى.

كما إتمدت النظرية أيضا على آراء أليشتيان و ديمزتينز Alchian and Demestez (1972) الذين حددا حقوق المالك في ظل الإنتاج المشترك لفريق¹¹ Team Production بأنها تشمل المطالبة ببواقي الدخل بعد سداد حقوق الأطراف الأخرى، مراقبة سلوك المدخلات البشرية و المادية، أن يكون المالك هو الشريك الأساسي في كافة العقود الخاصة بالمدخلات، تغيير العضوية الخاصة بفريق الإنتاج أي تغيير العنصر البشري الذي يعمل في المنشأة، و الحق الخامس هو حق بيع كل أو بعض الحقوق الأربعة السابق ذكرها.

¹⁰ يلاحظ أن هارت (1989) Hart لا يستخدم لفظ نظرية الوكالة و لكن يذكرها من خلال شقيها كنظريتين منفصلتين وهما نظرية الأصل/الوكيل و نظرية أن المنشأة سلسلة مترابطة من العقود.

¹¹ هذه النظرية تقوم على أن الإنتاج من خلال فريق أفضل منه من خلال الأفراد و لكن أكبر مشكلة هي قياس أداء المدخلات أي أعضاء الفريق و توزيع المكافآت بعدالة حسب المخرجات أي الأداء.

و بالإضافة لما سبق فقد إستفادت نظرية حقوق الممتلكات من آراء أليشتيان و ديمزتييز (1973) Alchian and Demestez التي جاءت في مقالة تفصيلية إنقدا فيها نظرية تكاليف المعاملات وقالوا أن هذه التكاليف سوف تقل إذا كانت الحقوق و الواجبات الخاصة بأصول محددة من البداية بدقة بالنسبة لكل طرف.

و من ناحية أخرى فقد ذكر ماهوني في فصل كامل من كتابه Mahoney (2005, Ch. 3, PP.160-199) آراء أربع علماء بخلاف من تم ذكرهم تناولوا حقوق الممتلكات من زوايا مختلفة: من المنظور التاريخي وعلاقتها بالمؤسسات ومن زاوية علاقتها بالأشكال التنظيمية، ومن زاوية علاقتها بالمشاكل الخاصة بإنفصال السيطرة عن الملكية، وأخيراً من زاوية تطبيقاتها في مجال الإقتصاد السياسي.

نظرية تطور المنشأة

Evolutionary Theory of the Firm

هذه النظرية إنتقدت النظريات التي قبلها من حيث أنها كانت ترى المنشأة وكأنها ساكنة Static ولا تشرح لنا لماذا وكيف تتطور المنشأة تنظيمياً و تكنولوجياً عبر الزمن وهي ترجع تلك الديناميكية الى وجود قدرات إنتاجية¹⁷ Production Capabilities وإبتكار في الإنتاج و في العملية الإنتاجية مرتبطين بصورة شبه دائمة بالمنشأة Firm Specific ويعطون لها الوجود والإستمرار.

ومن أهم علماء تلك النظرية Chandler (1982), Nelson and Winter (1992) الذين إستفادوا من الإسهامات التالية قبلهم¹⁸:

- كتابات شومبيتر Schumpeter والذي شبه التطور الإقتصادي بالتطور البيولوجي.

¹⁷ مناصروا هذه النظرية يستخدمون ألفاظ أخرى بديلة للفظ "القدرات" منها لفظ " الموارد المتفردة لدى المنشأة و لذا يطلق عليها Resource-based theory و لفظ " الكفاءة " أو " الجدارة" في العملية الإنتاجية و لذا نجد من يطلق عليها اسم Competence-based theory أنظر (Hodgson 1998, P. 25). و لعل ذلك ما يدفع البعض الى أن يطلقوا على هذه النظرية لفظ نظريات بمعنى أن هناك عدة عوامل: قدرات أو موارد أو كفاءات كلها تصب في إتجاه واحد هو تفسير تطور المنشأة.

¹⁸ يرى البعض أن جذور تلك النظرية ترجع الى كتابات آدم سميث و كارل ماركس عن أن تقسيم العمل وإدارة العنصر العمالي من الأشياء الهامة جداً في تطوير المهارات ونجاح وإستمرار المنشأة (Hodgson 1998, P. 51).

- إفتراض الرشد الإقتصادي المقيد Bounded Rationality الذي وضعه هيربرت سايمون و إستخدمه وليمسون في النظرية الإدارية.
- تقسيم بيلوني Polanyi للمعرفة Knowledge الى معرفة صريحة Codified وأخرى ضمنية Tacit و الأخيرة تأتي من عملية التعلم Learning Process و لقد قام علماء نظرية التطور بإعادة تصنيف المعرفة الضمنية التي تحدث عنها بيلوني الى مستويين الأول خاص بالأفراد و أطلقوا عليه المهارات Skills و الآخر خاص بالمنظمات و أطلقوا عليه لفظ مسارات أو خبرات Routines و هي القواعد و الإجراءات التي تضعها المنظمة و تطلب من أعضائها إستخدامها في معالجة المعرفة، و لقد أعتبر نلسون ووينتر هذه المسارات و الخبرات بمثابة جينات المنشأة.
- هذا و لقد ساهم عدد من مؤيدي هذه النظرية بإدخال تطوير في تعريف و تصنيف المعرفة وإمكانية تحويلها من منشأة لأخرى بحيث أصبحت إجابة سؤال كوز Coase: لماذا وجدت المنشأة كالتالي: المنشأة عبارة عن معالج للمعرفة Knowledge Processor وأنها ليست مجرد رد فعل للمعلومات الخارجية بل أيضاً تقوم بتطويرها والإختيار من ضمنها ما يناسب إستخدامه في تطوير جدارتها و كفاءتها Competence وتقوم النظرية على أن تلك الكفاءة المتعلمة Learned Competence هي الموارد التي تتفرد بها أى منشأة و تتميز بها عن غيرها Idiosyncratic Resources of the firm
- وبالتالي فإن نظرية تطور المنشأة ترى أن الموارد أو القدرات التي تمكن المنشأة من الوجود والتطور يمكن تصنيفها الى موارد مالية ومادية وبشرية و تنظيمية ومعرفية، وترى تلك النظرية أن المنشأة تمثل رد الفعل للتغيير Change Reactor وكذا خالق¹⁹ للتغيير Change Creator مما يمكنها من الوصول التي مزايا تنافسية Competitive dvantages ومرونة تنظيمية Organizational Flexibility، كما أن تلك النظرية ترى أن المنشأة وهي تلعب دور خالق التغيير قد

¹⁹ تبارك الله تعالى أحسن الخالقين.

تحدث دمار خلاق Creative Destruction و الذى بدوره قد يكون سبباً فى ظهور صناعات جديدة أو تطور فى صناعة معينة أو فى الإقتصاد ككل.

وجدير بالذكر أن Coriat and Weinstein 1995 قالوا أن نظرية تطور المنشأة بالمقارنة مع النظريات الأخرى تقدم تفسيراً متميزاً لثلاثة قضايا أساسية على النحو التالى: (Cohendet and LLerena (1998, P.18)

- فيما يتعلق بتعريف المنشأة، النظرية تعرف المنشأة من خلال مجموعة من الموارد أو الكفاءات أو القدرات التى تملكها و تفرد بها.

- فيما يتعلق بتميز المنشأة عن غيرها: أى منشأة تتميز عن غيرها لأن كل منشأة تعتمد على جداراتها و خبراتها التى لا يمكن تحويلها من منشأة الى أخرى بتكلفة بسيطة.

- فيما يتعلق بديناميكيات المنشأة أى التغيرات التى تطرأ عليها: يتم التغيير من خلال توليفة من الآليات الخاصة بالبحوث Research and Search Mechanisms وأمكانية تحويل خبرات أو مسارات ثانوية Secondary Routines الى جدارات رئيسية جديدة New Competences .

ولكن (Kantarelis (2010 يرى أن أحد نقاط الضعف فى هذه النظرية أن الإبتكار من حيث الإنتاج أو العملية الإنتاجية يكون نتيجة للسرنديبية Serendipity (موهبة إكتشاف الأشياء النفيسة بالمصادفة) أو أن الإبتكار سيكون مرتبط بصفة الموهبة الإدارية والتنظيمية Entrepreneurship وبالتالي فسوف يكون الإبتكار كوسيلة لتحقيق الربح مكلف¹⁰، كما أن (Cohendet and LLerena (1998, P.18) قالوا أن نظرية تطور المنشأة لم تقل لنا الكثير فى عدة قضايا جوهرية مثل: تضارب مصالح الأطراف المختلفة داخل المنشأة و دور المنظم Entrepreneur فى عملية التطوير، ولكنهما يتوقعان أن يتم ذلك خلال فترة زمنية قصيرة بحيث تصبح كيان مترابط من المعرفة الخاصة بالنظرية الاقتصادية ككل.

¹⁰ جدير بالذكر أن الباحث لم يقرأ الكتاب، وإنما قرأ الملخص الموجود على البوابة الإلكترونية للنشر www.inderscienc.com، و هذه الجزئية موجودة فى ص 3 من الملخص المشار إليه.

وجدير بالذكر أن هذه النظرية لها علاقة بنظرية تكاليف المعاملات من منظور Williamson حيث إعترف (Chandler 1992) بإسهام وليمسون الخاص بوجود مهارات وأصول لها قيمة عالية عندما تكون في يد منشأة معينة Firm Specific Assets and Knowledge، ولكن وحدة التحليل تختلف حيث أنها عند وليمسون المعاملة في حين أنها عند شندلر المنشأة Firm، ولكنهما يتفقان على أهمية التغيير، كما أن بعض كتاب نظرية تطور المنشأة مثل بيكر (Becker 2004) يستخدمون مصطلح Routines بمعنى أدوات أو آليات حوكمة Governance Devices مما يقترب من فكر وليمسون.

وأخيراً يرى الباحث أن نظرية تطور المنشأة تربط بين الرؤيتين لإقتصادية والإدارية للمنشأة حيث أن علماء التنظيم والإدارة يهتمون أيضاً بتعلم المنظمات Organizational Learning وإدارة التغيير Change Management في الإنتاج والسلوكيات وبالتحول التنظيمي Organizational Transformation والتطور التنظيمي Organizational Development ولذا فإنه لا غرو أن نجد لهذه النظرية مجالات للتطبيق على إستراتيجية الشركات Corporate Strategy

ملخص وخاتمة

هذا البحث يتناول المفاهيم الأساسية للنظريات الاقتصادية للمنشأة دون الدخول في النماذج الرياضية أو نتائج الدراسات التطبيقية الخاصة بها، و لقد بدأ بالنظرية النيوكلاسيكية التي سادت لفترة طويلة وهي ترى أن المنشأة بمثابة دالة الإنتاج و صندوق مغلق يسعى ككيان واحد الى تعظيم ربح الملاك في ظل التوازن و تماثل المعلومات، و لكن تم إنتقاد تلك النظرية من حيث الإفتراضات التي تقوم عليها فظهرت عدة نظريات أخرى بعد التساؤل الذي طرحه الإقتصاد الأمريكى رونالد كوز عام 1937 Coase عن طبيعة المنشأة وسبب وجودها.

و أول تلك النظريات كانت نظرية تكاليف المعاملات في الثلاثينيات و التي قالت أن تكاليف المعاملات التي أهملتها النظرية النيوكلاسيكية سوف تلعب دوراً هاماً بجانب تكاليف الإنتاج في إنسياب السلع بين العرض و الطلب، ثم ظهرت النظرية الإدارية للمنشأة في الستينيات و ركزت على التعارض في المصالح بين الملاك و المديرين و السلوك الإنتهازي من جانب المديرين، و في نفس الإتجاه ظهرت نظرية الوكالة في السبعينيات و التي نظرت للمنشأة على أنها سلسلة من العقود المترابطة و كل منها عبارة عن علاقة وكالة بين أصيل و وكيل و توقعت ظهور مشاكل الوكالة و التي تؤدي الى تكاليف وكالة، ثم ظهرت نظرية حقوق الممتلكات في الثمانينيات و ركزت على الحقوق التي تترتب على ملكية الأصول غير البشرية بإعتبار أنها مصدر الحوكمة في المنشأة، وأحدث النظريات هي نظرية تطور المنشأة التي ظهرت في الثمانينيات و ركزت على القدرات و الكفاءات التي تتفرد بها المنشأة و تعتبر سبباً في تطورها و ديناميكيته.

ويرى الباحث أن هذا الموضوع له أهمية علمية وعملية حيث له تطبيقات مباشرة في مجالات الإقتصاد والتنظيم والإدارة والإستثمار والتمويل، بالإضافة الى ذلك فإن الباحث يرى أن فهم نظريات المنشأة والذي يتطلب بالضرورة فهم الأسواق التي تعمل من خلالها المنشآت يساعدنا على فهم أعمق و فرص أفضل لحل مشاكل المنشآت المصرية سواء التي تنتمي للقطاع الخاص أو تلك التي تنتمي للقطاع العام والحكومة، و كذا الأسواق - سوق الإنتاج والسوق المالى وسوق العمل بشقيه الإدارى و التنفيذى - التي تعمل من خلالها المنشآت.

المراجع

- مصطفى، محمد (2006a) "تمودج مقترح لقياس وتفسير تكلفة الوكالة للملكية فى الشركات المصرية" المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، جامعة عين شمس ،العدد الأول، ص ص 325 - 383.
- مصطفى، محمد (2006b) "تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء : دراسة تطبيقية على مصر" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية" جامعة الإسكندرية ، العدد الأول، ص ص 325 - 387.
- Alchian, A. and H. Demsetz (1973) "The Property Rights Paradigm" Journal of Economic History, 33, PP. 16-27.
- Alchian, A. and H. Demsetz (1972) "Production, information costs, and economic organization." American Economic Review, 62, PP. 777-795.
- Baumol, W. (1959). Business Behavior, Value and Growth. Wiley, N.W.
- Becker, M. (2004)"Organizational Routines: A Review of the Literature" Industrial and Corporate Change"13, 4, PP.643-678.
- Berle, A. And G. Means (1932), "The Modern Corporation and Private Property. New York: Macmillan.
- Casson, M. (2005) "Entrepreneurship and the Theory of the Firm" Journal of Economic Behavior and Organization, 58, 2, PP. 327-348.
- Chandler, A. (1992) "What is a Firm?" European Economic Review, 36, PP. 483-994.
- Coase, R. (1937) "The Nature of the Firm", Economica, 4, PP.386-405.
- Cohendet, P. and P. LLerena (1998)"Theory of the Firm in an Evolutionary Perspective: A Critical Development Paper to "Conference: Competence, Governance and Entrepreneurship" Copenhagen, June 1998.
- Demsetz, H. (1967) "Toward a Theory of Property Rights" American Economic Review, 57, 2, PP.347-359.

- Dosi, G. and L. Marengo (2007) "On the Evolutionary and Behavioral Theories of Organizations: A tentative Roadmap" *Organization Science*, 18, 3, PP.491-502.
- Fama, E. and M. Jensen (1983a) "Separation of Ownership and Control" *Journal of Law and Economics*, 26, PP. 301-325.
- Fama, E. and M. Jensen (1983b) "Agency problems and residual claims" *Journal of Law and Economics*, 26, PP. 327-349.
- Fama, E. (1980) "Agency problems and the theory of the firm" *Journal of Political Economy*, 88, PP. 288-307.
- Foss, N., H. Lando and S. Thomsen (2000) "The theory of the Firm" in: B. Bouchaert and G. Geest (eds) *Encyclopaedia of Law and Economics. Vol. III, the Regulation of Contracts*. E. Elgar, Cheltenham, PP.631-658.
- Gibbon, R. (2005) "Four formal(izable) Theories of the Firm", *Journal of Economics Behaviour & Organization*, 58, PP. 200-245.
- Grossman, S. and O. Hart (1986) "The Cost and Benefits of Ownership: A Theory of Vertical and Lateral Integration" *Journal of Political Economy*, 94, PP.691-719.
- Hart, O. and J. Moore (1990) "Property Rights and the Nature of the Firm" *Journal of Political Economy*, 98, PP.1119-1158.
- Hart, O. (1989) "An Economists Perspective on the Theory of the Firm" *Columbia Law Review*, 89, PP.1757-1774.
- Hodgson, G. (1998) "Evolutionary and Competence-based Theories of the Firm" *Journal of Economic Studies*, 25, 1, PP. 25-56.
- Jensen, M. And W. Meckling (1976), "Theory of the firm: managerial behavior, agency-costs and ownership Structure" *Journal of Financial Economics*, 3, PP. 305-60.
- Kallay, B. (2012) "Contract Theory of the Firm", *Recent Issues in Economic Developments, Economic and Sociology*, 5, 1, PP.39-50.
- Kantarelis, D. (2010)" Theories of the Firm" 3rd ed, Inderscience Publishers, UK. (www.inderscience.com)
- Mahoney, J. (2005)" *Economic Foundations of Strategy*" Sage Publications, CA.

-
- Marris, R. (1964) "The Economics of Managerial Capitalism", Macmillan, London.
 - Milgrom, P. and J. Roberts (1988) "Economic Theories of the Firm: Past, Present and Future" "The Canadian Journal of Economics, 21, 3, PP. 444-458.
 - Mosen, R. And A. Downs (1965), "A Theory of Large Managerial Firms" "The Journal of Political Economy, (June), PP. 221 - 36.
 - Nelson, R. and S, Winter (1982) "The Evolutionary Theory of Economic Change", Harvard University Press, Cambridge, MIT.
 - Ross, S. (1973) " The economic theory of agency : The principal's problem" American Economic Review, 63, PP.134-139
 - Spulber, D. (2008) "Entrepreneurs in the Theory of the Firm" AEA Annual Meetings in New Orleans.
 - Williamson, O. (2000)" The New Institutional Economics: Taking Stock, Looking Ahead", Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII, PP. 595-613.
 - Williamson, O. (1979) "Transaction-Cost Economics: The Governance of Contractual Relation", 22. Journal of Law and Economics, PP. 233-261.
 - Williamson, O. (1964), "The Economics of Discretionary Behavior: Managerial Objectives in a Theory of the Firm" Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.